14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الأحد 23 اغسطس 2026 م الموافق 10 ربيع الأول 1448 هـ - العدد 18201 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

من عدن يبدأ التوافق .. ومن التوافق يُصنع مستقبلٌ يليق بأبنائها

فريق الحوار والتواصل بمشروع عدن الوطني يقر الوثيقة التأسيسية ويعتمد إطلاق (6) فرق عمل تنفيذية

عدن/ خاص:

في محطة مفصلية تُدشّن مرحلة جديدة من العمل المؤسسي والوطني الجامع، عقد فريق الحوار والتواصل في "مشروع عدن الوطني" اجتماعا موسعا برئاسة الأستاذ محمد هشام باشراحيل، رئيس المشروع، استعرض خلاله الوثيقة التعريفية والتأسيسية، وناقش أبعادها الاستراتيجية ورسالتها الوطنية ورؤيتها المستقبليّة.

وتوّج الاجتماع بالإقرار الإجماعي للوثيقة التعريفية والتأسيسية لمشروع عدن الوطني لتكون المرجعية الحاكمة والإطار المؤسسي الجامع الذي يُحدّد هوية المشروع، ورؤيته، ورسالته وأهدافه وقيمه ومسارات عمله. كما شمل القرار اعتماد المنهجية التشغيلية، والهيكل التنظيمي، ونظام الحوكمة، واللوائح التنظيمية والتنفيذية الحاكمة للمرحلة القادمة.

وفي إطار ترسيخ الإدارة التخصصية وتأكيد كفاءة الأداء، أقر الاجتماع توزيع مهام العمل الميداني والتنفيذي عبر (6) فرق عمل تخصصية تشمل: الفريق السياسي, الفريق الاقتصادي، الفريق المجتمعي، الفريق الإعلامي ، الفريق الفني وفريق الرقابة والتقييم.

وستتولى الفرق الميدانية إطلاق برنامج نزول موسّع لعقد سلسلة من اللقاءات والجلسات الحوارية الشاملة مع مختلف المكونات السياسية والقوى المجتمعية والأحزاب والنخب والشخصيات الوطنية في عدن. وتهدف هذه الجولات إلى الاستماع الفاعل لمختلف الآراء والأولويات وتوسيع قاعدة المشاركة الوطنية لبناء توافق صلب حول القضايا المصيرية التي تمس واقع المدينة ومستقبل أبنائها.

وتأتي هذه التحركات كخطوة إجرائية في سياق التوجه الاستراتيجي لمشروع عدن الوطني لإطلاق حوار مدني وسياسي مُنظّم يُجسّد الشراكة الحقيقية بين كافة القوى والفعاليات وصولا إلى صياغة رؤية جامعة تُفضي إلى إنجاز "وثيقة عدن التاريخية" كمرجعية وطنية وشاملة.

واختتم الاجتماع بالتأكيد على محورية المرحلة القادمة وضرورة مضاعفة الجهود لتفعيل الفرق الميدانية وتنفيذ برامج التواصل، مشدداً على أن التنوع والتعدد السياسي يمثلان ثراءً ومدخلا أصيلا للتوافق والالتحام متى ما التقت الإرادات حول مصالح عدن العليا وجُعل مستقبلها في صدارة الأولويات.

#عدن_اولا
#نبني_اليوم_مستقبل_الغد

الجريدة الرسمية ذاكرة وبوصلة الدولة القانونية !

محمد حمود الشدادي

إعادة إصدار الجريدة الرسمية للدولة خطوة إيجابية نحو تعزيز وحوكمة منظومة القوانين والتشريعات واللوائح ، وإعادة فتح نافذة مؤسسية تطل منها التشريعات والقرارات الرسمية على المجتمع ، وبما يعزز مبدأ سيادة القانون، ويُوحد المرجعية التشريعية، ويحفظ الذاكرة القانونية للدولة.

كما أن إصدار باكورة الجريدة الرسمية للدولة بعد انقطاع أحد عشر عاما تُمثل بارقة امل وخطوة الأساس الرئيسية للمنظومة التشريعية والقانونية، للدولة كونها الوعاء التشريعي لكافة القوانين والتشريعات الصادرة.

كما أشار رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع الزنداني خلال فعالية تدشين إعادة الإصدار للجريدة الرسمية الاسبوع الماضي أن إصدار الجريدة الرسمية لا يمثل مجرد إعادة إصدار مطبوعة حكومية، وإنما إعادة فتح نافذة الدولة القانونية والتشريعية، واستعادة إحدى أدواتها المؤسسية في نشر التشريعات والقرارات الرسمية.

أيضا القرار الجمهوري رقم (27) لسنة 1992م والخاص بإصدار الجريدة الرسمية، نصت المادة (3): تنشر في الجريدة الرسمية المواد التالية :-

أ- القوانين.

ب- القرارات بالقوانين.

جـ- قرارات مجلس الرئاسة ورئيس مجلس الرئاسة والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس القضاء الأعلى.

د- قرارات رئيس مجلس الوزراء.

هـ- القرارات الوزارية ذات الصيغة التنظيمية والبيانات والإعلانات: سائر ما يتوجب إعلام المواطنين بها.

و- كل ما نصت القوانين أو القرارات أو الأنظمة على نشره فيها.

الاهم والأكثر أهمية من وجهة نظري هي ليس في الإصدار العددي للجريدة للقرارات والقوانين الصادرة فقط ، بقدر ماهي دعوة للجهات الحكومية والوزارات الى العمل على رفع الدراسات العلمية والفنية لطلب التحديث المطلوب للقوانين والتشريعات وفقاً للاحتياجات والأولويات المطلوبة، وبحسب ما تقضيه المصلحة العامة للبلد بحسب الزمان والمكان، كون عدد من الجهات والمواد القانونية بحاجة إلى تحديث موادها القانونية .

كما أوضحت وزيرة الشؤون القانونية القاضية /إشراق المقطري أن إعادة إصدار الجريدة الرسمية ستكون بداية لمسار مستمر نحو انتظام النشر والتحديث وتطوير المرجعية التشريعية الوطنية.

فالمنظومة القانونية عصب الهياكل الإدارية والهيكل العظمي لبناء المؤسسات وتطوير انظمتها وتشريعاتها القانونية، الأمر الذي يستدعي حشد كافة الجهود والتعامل بحرص وذكاء ليس من قبل وزارة الشؤون القانونية فقط بل من كافة الجهات الحكومية كل فيما يخصه ومتعلق بعمله، ويمكن لكل جهة حكومية أن تُعد مصفوفة تشريعية قطاعية تتضمن الآتي :

1. القوانين النافذة ذات الصلة باختصاصها.
2. اللوائح والقرارات التنظيمية المرتبطة بها.
3. النصوص التي تحتاج إلى تعديل أو تحديث.
4. أوجه التعارض أو التداخل التشريعي.
5. الفجوات القانونية التي تعيق أداء المؤسسة.
6. الأولويات التشريعية للمرحلة المقبلة.
7. المقترحات القانونية اللازمة لمعالجة تلك الإشكالات.

كما أن هناك العديد من الجوانب الإيجابية لإصدار الجريدة الرسمية لتعزيز الشفافية وتحسين جودة تسهيل الوصول للمعلومات وخاصة مع فتح نافذة إلكترونية خاصة بالجريدة ونُسخ إلكترونية PDF لكل إصدار وتعميمه ونشره وجعله في متناول كل باحث ومهتم والعديد من الرؤى والأفكار المتعلقة بذلك، كما أوضحتها الوزيرة المقطري خلال التدشين الاسبوع الماضي، الا أن الأمر الأهم والأبرز من الإصدار الورقي أو الإلكتروني هو المضمون القانوني والمحتوى التشريعي وماهو الهدف من الإجراء القانوني لهذه النصوص وماهي الفائدة من تطبيقها، وغيرها من العوامل الإستراتيجية لتنفيذ وتطبيق القانون.

ولعل من المفيد أن يُنظر إلى المشروع في إطار مثلث متساوي الأضلاع :

الجريدة الرسمية : تنشر وتحفظ وتوثق.

المنظومة التشريعية: تراجع وتُحدث وتُوحد .

المنصة الرقمية: تتيح وتربط وتُيسر الوصول.

قاعدة : قوة القانون، لا قانون القوة!

أسئلة بسيطة جداً ينبغي أن يواجه بها صانع القرار والمُشرع وكل من ينادي أو تقع عليه مسؤولية قراءة وتحديث وإضافة أو تعديل القوانين وهي : ما نسبة التطبيق الفعلي للتشريعات القائمة على أرض الواقع؟ هل طُبقت كافة القوانين على كافة القضايا وكانت النتائج غير مرضية حتى نعوّل على تشريعات جديدة؟ كم نسبة الانتهاك والتجاوز والمخالفات للقانون التي تُحل وفقاً لمصالح شخصية أو نفوذ؟ كم قضية حُسمت باتصال هاتفي بدلاً من حسمها بنص قانوني؟ حين نطرح هذه الأسئلة، يتبين أن المشكلة ليست في «فراغ تشريعي» بل في «فراغ تنفيذي». وشتان بين الفراغين: الأول يُعالج بقلم وخبراء، والثاني يُعالج بإرادة سياسية ومؤسسات قوية ونزاهة قضائية. الأول سهل ومناسب للاستهلاك الإعلامي، والثاني شاق ويحتاج إلى اصرار وتحد وحرص ومواجهة للتنفيذ والتطبيق للتشريعات والقوانين، فالثقافة القانونية لاتُبنى على جزئيات بل على تطوير البيئة القانونية بشكل عام وأوسع من خلال انتظام النشر، دقة التوثيق، سهولة الوصول، تحديث التشريعات، مراجعة التعارضات، وغيرها، فالجريدة الرسمية ليست ذاكرة الماضي القانوني للدولة فحسب ؛ بل يمكن أن تكون أيضاً بوصلتها نحو دولة المؤسسات وسيادة القانون.

وزارة الشؤون القانونية ممثلة بالوزيرة القاضي إشراق المقطري من الوزارات التي تعمل جاهدة لإرساء وتطوير المنظومة القانونية، والقرارات واللوائح التشريعية للدولة ، وينبغي النظر باهتمام وجدية وحرص ليس فقط بإصدار الجريدة بل بالعمل والجهود بالمضمون والمحتوى لهذه الإصدارات، نتمنى لها التوفيق والنجاح. ومن آمن بالشيء فليكن من صُنّاعه!

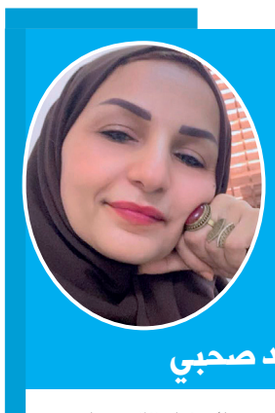

حين غطّى البلاستيك وجه الجمال

تكتبها / عزة فريد صحبي

إنها أرض السحر والجمال. جبال شاهقة، وديان، وأمطار، وشلالات تنحدر من أعالي الجبال. بحار وشواطئ، رمال بيضاء وذهبية، أراض خضراء خصبة ومدرجات زراعية، وصحارى تمتد فيها الكثبان الرملية. بيئة غنية تحتضن فصائل متنوعة من الأشجار والأزهار والنباتات والطيور والحيوانات النادرة.

وفي كل زاوية من زواياها، معالم تاريخية وقصور قائمة فوق الصخور، وصهاريج تتوسط الجبال، وآثار وأطلال تروي قصصًا وحكايات عن حضارة موغلة في القدم.

إنها اليمن، الأرض التي سكنها الإنس والجان، وارتبط اسمها بالسحر والجمال.

فكيف تحولت هذه الأرض الجميلة إلى أرض تكسوها أكياس النايلون؟

يا له من مشهد قبيح يصدم العين أينما اتجهت في اليمن، شرقًا أو غربًا، شمالًا أو جنوبًا، مشهد واحد يتكرر حتى أصبح أشبه بوباء مستفحل: أكياس البلاستيك الملقاة في كل مكان.

اختفت الأشجار والزهور والنباتات، أو كادت، وحلت محلها الأكياس البلاستيكية بألوانها المختلفة. تراها في كل بقعة وشبر من الأرض، تمشي معك في الشارع، وتجلس إلى جوارك على الشاطئ، وتسبح معك في البحر، وترافقك إلى الوادي والجبل، بل وتراها عالقة بما تبقى من أغصان الأشجار اليابسة، كأنها أصبحت جزءًا من هذا المشهد الذي لم يعد يليق باليمن.

ولعل الأكثر إثارة للصدمة أن عمر الكيس البلاستيكي قد يكون أطول بكثير من عمر الإنسان الذي استخدمه.

قد تبقى بعض أنواع البلاستيك مئات السنين قبل أن تتحلل، وتصل تقديرات بعض الأنواع إلى نحو خمسمائة عام، بل أكثر في حالات أخرى، بينما يحتاج بعضها إلى قرون طويلة حتى يتفكك تمامًا.

أما الإنسان، فيستخدم الكيس لدقائق معدودة، ثم يلقيه من يده ويمضي.

يمضي هو، وتبقى الأكياس.

يموت الإنسان، وقد يأتي بعده أبناؤه وأحفاده وأبناء أحفاده، بينما يواصل الكيس البلاستيكي رحلة بقائه الطويلة، ويتحلل ببطء، مخلفًا آثاره الضارة على الأرض والماء والبيئة.

لكن المشكلة، في الحقيقة، ليست في الكيس نفسه. المشكلة في السلوك الذي يحوّل دقائق الاستخدام إلى قرون من الضرر.

ولن أعتذر عن قسوة هذه العبارة؛ فالقذارة ليست في وجود النفايات فحسب، وإنما في أن يلقي الإنسان مخلفاته تحت قدميه ثم يمضي دون أن يعنيه أين ستنتهي.

ومخلفات الإنسان اليمني لا تقتصر على أكياس البلاستيك. فمدننا وشوارعنا وأحياؤنا تشهد، في كثير من الأحيان، على مستوى انحطاط واضح في ثقافة النظافة العامة، وعلى ممارسات يومية أصبحت مألوفة إلى درجة أننا لم نعد نتوقف عند قبحها.

نلقي مخلفاتنا في الشوارع، وعلى الأرصفة، وفي الأودية، وعلى الشواطئ، ثم نتساءل: لماذا لا تبدو مدننا نظيفة؟

نلوم الجهات الحكومية، ونطالبها بالحملات والقوانين، وربما يكون للحكومة دور أساسي لا يمكن إنكاره. لكن هل تستطيع أي حكومة أن تضع حارسًا خلف كل مواطن ليراقب أخلاقه؟

نعيب الحكومة والعيب فينا.

الشعوب النظيفة التي تحترم بيئتها لا تحتاج إلى قانون يذكرها بأن تضع مخلفاتها في مكانها الصحيح، ولا إلى مكافأة حتى تمارس أبسط قواعد النظافة.

النظافة ليست مسؤولية البلدية وحدها، ولا مهمة عامل النظافة وحده.

النظافة سلوك شخصي، وثقافة عامة، وقبل ذلك كله سلوك أخلاقي.

فحين نرمي كيسًا في الشارع، قد نراه مجرد كيس صغير لا يستحق التفكير. لكن حين يفعل ذلك آلاف الناس كل يوم، يتحول هذا الكيس الصغير إلى مشهد يطغى على وجه مدينة، ثم على وجه وطن.

اليمن لا ينقصه الجمال. ما ينقصه أن نحافظ على هذا الجمال.

فالأرض التي منحتنا الجبال والبحار والوديان والمدرجات والحدائق والآثار، تستحق منا على الأقل ألا نردّ جميلها بكيس بلاستيكي نلقيه تحت أقدامنا ثم نمضي.